في بحث إسرائيل عن فرضيات استراتيجية جديدة

أنطوان شلحت

يطالب خبراء إسرائيليون كثر باعتماد فرضيات استراتيجية مغايرة لما جرى اعتماده من فرضيات بخصوص الحروب التي تواجهها إسرائيل، وذلك في ضوء ما واجهته من وقائع إبّان الحرب الحالية على قطاع غزّة. ويقف في طليعة تلك الوقائع حقيقة أن إسرائيل تخوض منذ أكثر من عشرة أشهر حرباً في القطاع بموازاة حرب استنزاف في ساحات ستٍّ أخرى: لبنان وإيران وسورية واليمن والعراق والضفة الغربية، تنطوي في الوقت ذاته على خطر اندلاع حرب إقليمية متعدّدة الساحات. وهذا مسار خطِر، يستلزم سيناريو لم تبلور إسرائيل استراتيجيا وأهداف حرب ملائمة له، على حدّ ما يقول أكثر من مسؤول عسكري إسرائيلي سابق. فضلاً عن ذلك، أضحت إسرائيل، على وجه العموم، غارقة فعلاً في حرب استنزاف، وهي تتعارض مع مزايا قوتها، وبالأساس مزية «الضربة الساحقة»، وفي توقيت يُبرز نقاط ضعفها وفي مقدّمها «مسألة طول النفَس». وبموجب ما يشدّد عليه أبرز هؤلاء المسؤولين العسكريين السابقين، على إسرائيل أن تعود إلى عقيدتها الأمنية الخاصّة بها، المتمثلة في «حروب قصيرة تُخاض داخل أراضي العدو». وفي سبيل ذلك، ينبغي إخراج الخصوم من الصورة وإزالة التهديدات التي يفرضونها عليها وبالتدريج. وفي لحظة صراحة لافتة، أكد الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) عاموس يادلين أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، مُلزم، من الناحيتين الاستراتيجية والأخلاقية، بتبنّي توصيات الجهات الأمنية المهنية وإزالة العقبات التي وضعها أمام المفاوضات مع حركة حماس، لتمكين صفقة تبادل الأسرى. ولعلّ الجديد في ما يقوله استنتاجه أن لدى هذه التوصيات القدرة على تهدئة الجبهات الأخرى والمساعدة على إغلاقها، وكذلك تمهيد الطريق إلى إعادة سكّان الشمال إلى منازلهم من خلال تسوية دبلوماسية مع لبنان. وحتى إذا لم يجر التوصل إلى تسوية كهذه، فإن وقف الحرب سيمكّن الجيش الإسرائيلي من التعافي، وإعادة تعبئة مخازنه، والاستعداد للحرب، وبصورة خاصة مع حزب الله، وربما أيضاً مع إيران. وتحتاج إسرائيل إلى تنسيق جميع هذه التحرّكات مع الولايات المتحدة، فالدعم الذي ستقدّمه الأخيرة إلى إسرائيل، من حيث طول النفَس والتأييد السياسي، مصيري للغاية.

ومن الفرضيات الاستراتيجية المغايرة الأخرى التي يُشار إلى ضرورة اعتمادها، يمكن التنويه بفرضيتين، تتعلقان أساساً بالحرب في الجبهة الشمالية مع حزب الله ومواصفاتها المستجدّة التي شفّت عنها الحرب الراهنة:

الأولى، أن أي حرب في المستقبل في هذه الجبهة لا يمكن أن تعتمد على مبدأ الفصل بين الساحات، ومن غير الصحيح، من ناحية إسرائيل، أن تفصل بين حزب الله وإيران، بل على العكس يتعيّن على إسرائيل أن تشنّ هجمات مباشرة ضد إيران. ووفقًا لما يصرّح به المقربون من نتنياهو (مثلًا على صفحات صحيفة «يسرائيل هيوم») حان الوقت لعدم التغاضي عن «حقيقة أن إيران هي التي تهاجمنا بشكل مباشر». من خلال العمليات التي يقوم بها حزب الله، وأي تجاهل لهذه الحقيقة سيؤدّي إلى الإخفاق في مواجهة الجهة الحقيقية الواقفة وراء غزة من جهة، وحزب الله.

الثانية، أن حزب الله يقوم بخطوات لفرض ميزان رعب وردع على إسرائيل طوال أعوام. وتمثلت أهم خطوة بهذا الشأن، مثلما أكّد المحلل العسكري لصحيفة معاريف، آفي اشكنازي، في ربطه منطقة الجولان بساحة القتال في المواجهة الدائرة في لبنان. وقبل ذلك، كانت جبهة الجولان ساحة قتال إسرائيلية - سورية. ففي حرب لبنان الأولى (1982)، لم يتجرّأ الجيش السوري في الجولان، وكذلك في حرب لبنان الثانية (2006). وبرأيه، كان من مصلحة إسرائيل إبقاء منطقة الجولان خارج نطاق المواجهة مع لبنان. غير أن حزب الله نجح، من خلال تصرّفات محسوبة يصفها بأنها ذكيّة، في تغيير هذه المعادلة الإسرائيلية رأسًا على عقب. وفي الوقت الحالي، لم تعد مشكلة الحدود الشمالية - الشرقية قضية إسرائيلية - سورية، بل مسألة إسرائيلية مع حزب الله، وتحوّلت سورية إلى جبهة ثانوية.

طمس الجرائم في غزّة: شهادة من إسرائيل

معتز الفجيري

بعد أيام من إعلان المدّعي العام لمحكمة الجنايات الدولية، كريم خان، طلبه من الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة إصدار مذكّرات توقيف ضد بنيامين نتنياهو ووزير دفاعه غالانت، كتب أول مدّع عام صحيفة هآرتس الإسرائيلية، أن الطريق الأوحد أمام إسرائيل لتجنّب المحاسبة أمام المحكمة أن تظهر للمجتمع الدولي أنها راغبة وقادرة على التحقيق في الجرائم التي ارتكبها جيشها في غزّة، ومحاسبة المسؤولين عنها أمام القضاء الوطني. بقصد أوكامبو هنا إمكانية إعمال مبدأ التكامل، وهو أحد المبادئ الأساسية المنصوص عليه في المادة الـ 17 من نظام روما الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية، والذي يمكن بموجبه للمحكمة عدم قبول نظر قضية، إذا أثبتت السلطات الوطنية أنها تتعامل بالفعل مع قضية تعكس بشكل كاف ما تقوم به المحكمة. ... على سبيل المثال، أعلنت دائرة الاستئناف في محكمة الجنايات الدولية في يوليو/ تموز 2014 أن القضية ضد رئيس المخابرات الليبي السابق، عبد الله السنوسي، غير مقبولة، لأنها «كانت تخضع لإجراءات محلية جارية تقوم بها السلطات الليبية المختصة، وأن ليبيا كانت مستعدّة وقادرة على إجراء مثل هذا التحقيق». أثير هذا المبدأ في معظم القضايا التي مارست المحكمة فيها اختصاصها الدولي، وهي طريقة تعتمدها الدول عادة للتحايل على إجراءات المحكمة وكسب الوقت.

تراهن إسرائيل على خداع المجتمع الدولي والمحكمة، عبر تصوير أن هناك إجراءات تحقيق ومحاسبة تتّخذها محلياً لتعطيل عمل المدّعي العام والمحكمة. وبحسب تقرير نشر في مايو/ أيار في مواقع إعلامية إسرائيلية وفي الصحافة البريطانية، تجسّست إسرائيل على مكتب المدّعي العام للمحكمة، والمحامين والحقوقيين المشتغلين على القضية في لاهاي، لمعرفة الوقائع العسكرية المحدّدة التي يحقّق فيها المدّعي العام. وقد تمثّل الهدف المركزي لعملية المراقبة الإسرائيلية أنه تمكين الجيش من «فتح تحقيقات بأثر رجعي» في حالات العنف ضد الفلسطينيين التي تصل إلى مكتب المدّعي العام في لاهاي. ومن خلال ذلك، تسعى إسرائيل لاستغلال مبدأ التكامل لتعطيل المحكمة الدولية. وبالفعل، أعلن جيش الاحتلال في أول مايو/ أيار، وقبل إعلان المدّعي العام طلبه إصدار مذكرات التوقيف، فتح عشرات ملفات التحقيق ضد أفراد من الجيش الإسرائيلي مشتبه في ضلوعهم في ارتكاب جرائم حرب، بالتزامن مع تصريحات من المدّعية العامة الإسرائيلية عن استعداد مكتبها للتحقيق ضد أي متورّط، سواء من السياسيين أو العسكر. ولكن تقريراً نشرته قبل أيام المنظمة الحقوقية الإسرائيلية يش دين (متطوعون من أجل حقوق الإنسان) تضمّن تفاصيل خطة الخداع الإسرائيلية للمحكمة الدولية، وأكد تواطؤ الجهات القضائية والعسكرية والسياسية في إسرائيل لطمس الجرائم، ومساعدة مرتكبيها على الإفلات من العقاب. يظهر التقرير الذي جاء بعنوان «جهاز الطمس التابع للقيادة العامة - ممارسات جهاز فرض القانون الإسرائيلي بما يتعلّق بخرق القانون الدولي وجرائم الحرب في غزّة» أن السلطات القضائية الإسرائيلية، في مقدّمتها جهاز فرض القانون امتنع عمداً عن التحقيق مع صانعي القرار وأصحاب الرتب العليا في الجيش، بل إنه أعطى الحصانة التامة للضباط والجنود الضالعين في قتل الفلسطينيين في غزّة، وفي الحالات النادرة التي دين فيها أفراد من الجيش تكون العقوبة هزلية. ويؤكد التقرير أن الوظيفة الفعلية لجهاز فرض القانون العسكري هو الحفاظ على صورية جهاز يعمل بهدف مساعدة إسرائيل على التهرّب من المحاسبة، وخداع محكمة الجنايات الدولية. عن حرب غزّة تقول «يش دين» «إنها واحدة من أكثر الحروب تدميراً في القرن الحالي. إن حجم الخسائر البشرية بين المدنيين غير معتاد مقارنة بالحروب الأخرى في القرن الواحد والعشرين، وهو أكبر من الهجمات الإسرائيلية السابقة التي شنّت على قطاع غزّة. لقد كانت نتائج هذه الحرب كارثية». ويضيف التقرير أنه جرى، منذ بداية الحرب، سجن الآف من سكان غزّة، بمن فيهم أشخاص كانوا موجودين في إسرائيل بشكل قانوني عند اندلاع الحرب، في ظروف غير إنسانية وفي عزلة تامة عن العالم. ويرصد التقرير انتشار عمليات النهب وإساءة معاملة المحتجزين وإذلال النساء بشكل واسع بواسطة الجيش الإسرائيلي. وجاء فيه أن الجنود الإسرائيليين نشروا مقاطع فيديو وصوراً لأنفسهم وهم ينهبون الممتلكات، ويدلّون المعتقلين الفلسطينيين ويتباهون بارتداء الملابس الداخلية للنساء الفلسطينيات.

> امتنع جهاز فرض القانون عمداً عن التحقيق مع صانعي القرار وأصحاب الرتب العليا في الجيش

منظمة يش دين، التي تأسّست عام 2005، واحدة من منظمات حقوقية إسرائيلية أخرى تنشط محلياً ودولياً ضد وحشية الاحتلال، والتي استهدفتها السلطات الإسرائيلية على مدار العقد الأخير، وحاولت إسكاتها بطرق مختلفة، وتاليب الرأي العام الإسرائيلي ضدها. قد يكون مضمون تقريرها عادياً بالنسبة إلينا في الدول العربية، نشاهد الجرم الإسرائيلي يومياً على الهواء مباشرة، لكن التقرير يبقى، من الناحية القانونية، وثيقة مهمّة لما يمثله من إدانة حقوقية لإسرائيل من داخلها. ومن المفترض أن يكون من الوثائق التي سيعتمد عليها المدّعي العام لمحكمة الجنايات الدولية في تقييم أكاذيب إسرائيل بأن سلطاتها تحقّق في الوقائع والجرائم نفسها التي تختص بها المحكمة الدولية حالياً.

(أكاديمي وحقوقي مصري)

عن المقاومة الفلسطينية السلمية ومن يفشلها

حيان جابر

توحي مطالعة آراء قسم من الفلسطينيين، منهم بعض محابي سلطة رام الله، بأن فصائل المقاومة الفلسطينية تقمع المقاومة السلمية، ليس في قطاع غزّة فقط، بل داخل فلسطين وخارجها أيضاً. إذ نطالع يومياً توصيفات مطلقة تدين العمل المقاوم المسلّح، وتحمّله مسؤوليات لا يتحملها، منها ضياع العمل المقاوم السلمي أو تراجعه. الغريب هنا، تنوّع الفئات المشاركة في هذه الشطحات التي تضم في ما تضم كتّاباً ومحللين، منهم من يعدّ نفسه مفكّراً نقدياً! مصدر الغرابة في قصور مطالعتهم الوضع الفلسطيني ذاته، الذي كُتبت بشأنه تقارير ودراسات ومقالاتٌ عديدةٌ معنيةٌ بدراسة أسباب تراجع المقاومة السلمية ليس اليوم فقط، بل على مدار السنوات الماضية.

يندرج هذا التوجّه القديم الجديد في سياق رفض العمل المقاوم المسلّح عموماً، إذ يأخذ مظاهر مختلفة، أو ذرائع متباينة من فترة إلى أخرى، تكثّف معظمها بعد «طوفان الأقصى»، لاعتبارات عديدة، منها، أو في مقدّمتها، عودة الثقة بالمقاومة المسلّحة شعبيّاً، الذي ترافق مع تراجع الأمل ليس بالحلّ السلمي فقط، بل وبإمكانية العيش (حتّى بذل) في ظلّ الاحتلال الصهيوني الكولونيالي الإحلالي الاستيطاني، الذي مارس ويمارس إبادةً جماعيةً مستمرة، في جانب تهجير قسري، وتطهير عرقي، وتدمير شامل يُحقّ الكلّ الفلسطيني، ليس في قطاع غزّة فحسب، بل في كلّ فلسطين، التي يقتل فيها المستوطنون (إلى جانب جيش الاحتلال) البشر والأشجار والحيوانات، ويسممون الآبار والمياه الجوفية، ويمنعون الماشية من الرعي إلّا إذا كانت مملوكةً لهم، ذلك كلّه بمشاركة جيش الاحتلال وحمايته، وبدعم سياسي ومالي رسمي من حكوماتهم المتعاقبة منذ اتفاق أوسلو، بل ومنذ النكبة الفلسطينية أيضاً، فضلاً عن الدعم الدولي. يعود غياب مظاهر المقاومة السلمية إلى جملةٍ من الأسباب الموضوعية والذاتية، الداخلية والخارجية، من أهمّ الأسباب الخارجية، ما يتعامل مُؤيدو النضال السلمي مع مظاهره بمشاعر فياضةٍ خاليةٍ من أيّ انتقاد أو تحليلٍ يهدف إلى تطوير آليات المقاومة السلمية، لذا تحولت المقاومة السلمية الفلسطينية إلى روتينٍ مكرر خال من الابتكار والتجديد والقدرة على سهل على الاحتلال، وأعوانه، حصارها وتطويقها والحد من تداعياتها، بل تحول قسمٌ كبيرٌ منها إلى نشاطٍ رتيب نخبوي، يتجنب أيّ احتكاكٍ مع قوات الاحتلال، خوفًا من انزلاق الأمور نحو الصدام غير المتكافئ، بين جيشٍ مدجج بأقوى الأسلحة وأحدثها، ومدنيين عُزّلٍ لا يملكون سوى حجارة الشوارع لقذفها على قوات الاحتلال، لأن ذلك سوف يؤدي إلى قتلهم واعتقالهم بتهم ممارسة العنف والإرهاب بحقّ المحتل، وهي تهمٌ غير صحيحةٍ وفق القانون الدولي، ووفق عديد المؤسسات الدولية ومقرريها وتقاريرها، ومع ذلك يحاسب متهمو ها من الفلسطينيين العزل في كلّ دول العالم وفق قوانين الاحتلال اللاشرعية واللامنطقية واللاقانونية، بما يشمل المؤسسات الأممية والدولية (منها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا») والمنظمات غير الحكومية. من ذلك كلّه: فقدَ النضال السلمي جوهره الثوري، ليتحول إلى برستيج نضالي في حالاتٍ عديدة، عبر وقفاتٍ دوريةٍ محدودة الوقت، لها ساعة بدءٍ محددةٌ كما ساعة انتهاء، يعود بعدها المشاركون إلى حياتهم الروتينية، فلا مواجهاتٌ ولا اعتقالاتٌ ولا مطالب ملحةٌ تتطلب اعتصاماً مديداً، أو إغلاقَ شوارع ومحطات ومراكز اقتصادية، ولا تعطيلَ لمظاهر الحياة الروتينية، ولا بحثٌ عن نقاط ضعف الاحتلال الثقافية والسياسية والاقتصادية والأمنية، ولا بحثٌ في آليات التحريض والتعبئة، ولا بحثٌ عن انتصاراتٍ جزئيةٍ تشحن الطاقات الشعبية، وتستعيد ثقتها بالمقاومة السلمية. لا نجد أيًا من ذلك في مئات المقالات والتحليلات والمنشورات عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي تشهر سيوفها في وجه المقاومة العنيفة، وتحمل الأخيرة مسؤولية فشل المقاومة السلمية، أو شبه اختفائها، إذ باتت المقاومة المسلحة عندهم شماعةً لتعليق الفشل تقصيراً وقصوراً، والحياة في وجود تلك الشماعة أفضل وأريح من البحث والتفكير الجدّي والعلمي، بعيداً عن تحميل الآخرين مسؤولياتٍ لا يتحملونها، كما في فصائل المقاومة الفلسطينية التي تمارس أسلوبها الذي تتقنه في الدفاع عن شعب فلسطين وأرضها. هنا لا بدّ من وضع مئة خطٍ تحت كلمة دفاع، لأن المقاومة تدافع عن حقوقنا فقط، فهي لا تهاجم ولا تعتدي على أحد، لأن الاحتلال هو على الضد من الاعتداء الوحيد هنا.

> على من يطالب بالمقاومة السلمية معالجة أسباب تراجعها الحقيقية، بعيداً عن الخطاب التحريضي المقيت الباحث عن شماعةٍ لذلك

في الختام، على من يطالب بالمقاومة السلمية معالجة أسباب تراجعها الحقيقية، بعيداً عن الخطاب التحريضي المقيت الباحث عن شماعة لذلك، فالأسباب معروفةٌ في مجملها لكنها تحتاج إلى من يعمل على تجاوزها ويضع الخطط المناسبة لنهضة المقاومة السلمية، كما نجحت المقاومة العنيفة في كسر الطوق المفروض عليها في الأونة الأخيرة.

(كاتب فلسطيني في كوالالمبور)

كلّ يروح ان المقاومة السلمية فشلت في مواجهة الاحتلال، الخليل، اكتوبر 2024 (Getty)

كاريكاتير عماد حجاج

ماذا بقي من مدنيّة الدولة في العراق؟

عبد اللطيف السعدون

ليست المرّة الأولى التي يحاول فيها دعاة التديّن الزائف من رجال الأحزاب «الإسلامية» أن يتركوا بصماتهم على ملامح المجتمع العراقي، وأن يعملوا على تقويض الطابع المدني الذي عرفه العراقيون، وطبع أحوالهم منذ تأسيس المملكة في عشرينيات القرن المنصرم وحتى مطلع القرن الماثل، عندما غزا الأميركيون بغداد، وسلّموا مفاتيحها لهم في صفقة مشبوهة جعلت منهم حكّاماً نافذين، لهم الحوْل والطول، وسلطة القرار. وفي هذه المرّة، يستنفر أولئك الرجال مريديهم وأتباعهم، كي يخوضوا معركة القضاء على آخر معالم المدنية للدولة، الذي تجسّد في قانون الأحوال الشخصية الذي شرّعه عبد الكريم قاسم في بدايات الجمهورية الأولى، واعتُبر التشريع الأكثر تقدّمية في دول المنطقة، حيث ساوى بين جميع العراقيين من دون اعتبار لتمييز مذهبي أو عرقي، وضمن حقوق المرأة والطفل، وساعد على تماسك الأسرة، ووحدة المجتمع. وما يريده رجال الأحزاب «الإسلامية» اليوم أن يُضفوا أيضاً، وإلى ذلك، وضمن مخطط الإجهاز على «مدنيّة الدولة» تم، في وقت سابق، تمرير قرار يقضي بضم «فقهاء» إلى المحكمة العليا، بحجّة إعطائهم صلاحية البتّ في حالة إقرار تشريعات قد يرون فيها ما يخالف ما يسمّونها «الثوابت الإسلامية»، كذلك اعتُمدت واقعة دينية ملتبسة عبداً لكل العراقيين، فيما لم يتضمّن قانون العطلات الرسمية إشارة إلى عطلة «العيد الوطني»، وقد أحدث ذلك شرخاً بين المكوّنات العراقية على أكثر من صعيد.

جرى هذا كله ويجري بقوانين وتشريعات مفروضة بقوة السلاح المنفلت الذي يعطي الميليشيات الطائفية منعة وفاعلية، وبفعل الحقوق قوة توفّره دولة «ولاية الفقيه» لوكلائها النافذين، ووسط حالة عجز مطلق من الشرائح الشعبية العريضة لمواجهة الحال، في وقت تتهاوى فيه «مدنيّة الدولة» التي تمثل الضامن لوحدة العراقيين وتماسكهم.

(كاتب عراقي في كاراكاس)

لماذا تستهدف إسرائيل أماكن النازحين في غزّة؟

علي أنوزلا

أدّت الغارة الإسرائيلية التي دمّرت مدرسة التابعين في غزّة يوم السبت 10 أغسطس/ آب الجاري إلى استشهاد حوالى مائة من نازحي الحرب. وهذا أحدث مثال على المنطق الذي يعمل منذ عشرة أشهر في قطاع غزّة: في ذلك السبت الأسود، بينما كان اللاجئون يتجمعون لأداء صلاة الفجر، قصف الجيش الإسرائيلي هذه المدرسة شرقي مدينة غزّة. وكانت، مثل معظم المؤسّسات التعليمية التي أغلقت منذ بدء الحرب قبل عشرة أشهر، بمثابة ملجأ لمئات النازحين حتى حوّلتهم ثلاثة صواريخ أميركية زنة كل منها ألفا كيلوغرام، حوّلت المصلين إلى جثامين ممزقة وأشلاء مبعثرة، مع ما صاحب ذلك من صور مروّعة يبدو أن العالم طبّع معها ولم تعد تثير استنكاره وشجبه وغضبه.

ليست مدرسة التابعين والاعتداء الإسرائيلي الذي تُستهدف، ففي غضون أسبوع، قصف الكيان الصهيوني خمسة مراكز لتجمّع النازحين، من بينها مدارس، والضحايا دائماً من المدنيين، وفي كل مرّة يختلق جيش الاحتلال ذرائع مختلفة لجرائمه البشعة التي يعرف أنه لن يحاسب عليها. مجزرة مدرسة التابعين وقبلها مجزرة مدرسة النصيرات ومجزرة مدرسة العودة، ومجزرة مدرسة «العائلة المقدّسة»... كشرت أسماء المجازر، وكل واحدةٍ تليها أخرى أبشع منها، والجريمة التي تُرتكب اليوم تكاد تجعلنا ننسى الجريمة التي سبقتها. وبشكل إجمالي، منذ بداية الحرب، تعرّض أكثر من 85% من المدارس في غزّة للقصر أو الدمار، دُمّر أكثر من ثلثي المدارس التي كان عددها يبلغ 345 مدرسة تحول معظمها إلى أماكن للنزوح ودمّر أغلبها فوق رؤوس من لجأوا إليها، وأغلبهم من النساء والأطفال والمدنيين العزّل الأبرياء. ومنذ أكتوبر/ تشرين الأول، قُتل أكثر من 18 ألف طفل في غزّة. وبالنسبة إلى منظمة إنقاذ الطفولة غير الحكومية، يمثّل الأطفال 43% من ضحايا هذه حرب البشعة التي تعدّ أطول وأفظع إبادة جماعية في التاريخ المعاصر. استهداف المدارس وقبلها المستشفيات، وتدميرها، لا يهدفان فقط إلى تذكير الفلّسْين بأن لا مكان آمناً ولا أحد آمناً داخل القطاع، بل يهدفان إلى إيصال عدة رسائل بأن لا مستقبل للناجين على أرضهم بعد اليوم، وأن لا حل لهم سوى هجرة أرضهم، لأن من يقصف المستشفيات ويدمّرها يريد أن ينهي الحياة، ومن يقصف ويدمر المدارس يستهدف المستقبل، ويكفي أن الاحتلال حرم أطفال غزّة وتلامذتها وطلابها الدراسة عاماً كاملاً، حكم فيه على أجيال من الفلّسْين بمحوه من تاريخهم ومن تكوينهم ومن حياتهم. منذ بدأت إسرائيل حربها العدوانية على غزّة، قتل جيشها بشكل عشوائي أزيد من أربعين ألف فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال، وأصاب نحو مائة ألف وأكبر عدد من ضحايا هذا العدوان البربري استهدفوا وأصيبوا داخل مراكز للّجوء، سواء مستشفيات أو مدارس أو مخيمات لجأ إليها النازحون يلاحقهم قصف الجيش الصهيوني الذي استمرّ منذ أكثر من عشرة أشهر بلا توقف ولا رحمة أو شفقة، وأمام مرأى العالم وسمعه، وفي اختراق سافر لكل القوانين والأعراف الإنسانية والدينية والأخلاقية.

الواضح من خلال كل هذه الجرائم البشعة التي يرتكبها جيش الاحتلال قتل أكبر عدد من الفلسطينيين وترك من نجوا من القصف يموتون ببطء جوعاً أو بفعل الأمراض التي تفتك بهم، ودفع من تشبث بالبقاء فوق أرضه إلى حافّة اليأس، من ينفذه الكيان الصهيوني على أرض غزّة هو ما سبق أن أعلنه غاياته عشية شنّ عدوانهم على القطاع، أي تهجير سكّانه وتنفيذ تطهير عرقي على مراحل، وبطريقة أصبح العالم يطبّع معها تدريجياً. الحقيقة الساطعة من وراء كل هذه الجرائم أن الكيان الصهيوني ماضٍ في تنفيذ مخطّطه الاستعماري الاستيطاني الإحلالي الذي بدأه منذ أكثر من 75 سنة. ومع توالي السنوات والعقود، يصبح التنفيذ سريعاً وعلنياً وأكثر بشاعة، لأن إسرائيل الآن تضع نفسها فوق القوانين بفضل حماية الأنظمة الغربية «الديمقراطية» التي تجعلها دائماً تفلت من العقاب على جرائمها، مهما كانت مروّعة وبشعة وغير إنسانية.

> إسرائيل الفت ان تضع نفسها فوق القوانين بفضل حماية الأنظمة الغربية «الديمقراطية»

لكن مهما بلغت درجة بشاعة هذه الجرائم، لا يجب أن تخفي الحقيقة الساطعة، أن إسرائيل التي صدرت ضدّها فتوى من محكمة العدل الدولية في لاهاي تصفها بأنها دولة احتلال، قد أن الوقت لأن يصنّفها المجتمع الدولي دولة مارقة، والكفّ عن إيجاد التبريرات الكاذبة والمخادعة التي تختبئ وراءها للإفلات دائماً من جرائمها البشعة. إسرائيل هي اليوم آخر دولة استعمارية، والاستعمار الإسرائيلي أبشع أنواع الاستعمار، لأنه لا يهدف فقط إلى احتلال الأرض والسيطرة على سكانها، بل أيضاً إلى ابتلاع الأراضي التي يحتلها وتطهيرها من سكانها، ليس فقط بطردهم منها، بل أيضاً إبادتهم فوقها. وهو أيضاً أكثر أنواع الاستعمار رداءة، لأنه يقوم على عقيدة صهيونية دينية تشكل اليوم أكبر خطر في المنطقة وعليها، وإذا لم يستيقظ العالم وينتبه إلى الخطورة التي تمثلها هذه الفاشية الجديدة، ويجعل هذا الكيان العنصري المجرم مقاطعاً ومنبوذاً، مثل جنوب إفريقيا في عهد الأبارتهايد، لن يبقى خطرها محصوراً فوق جغرافيا فلسطين التاريخية، بل سيؤدّي بالعالم إلى حرب عالمية مدمّرة.

(كاتب وإعلامي مغربي)

انتظار الحرب على رِجل ونصف أو على كرسيّ متحرّك

أرنست خوري

منذ اغتالت إسرائيل فؤاد شكر وإسماعيل هنية في 30 و31 يوليو/ تموز، تنام المنطقة وتستفيق في انتظار الخبر العاجل الذي بات يُرمز إليه بكلمتي الانتقام والردّ. الأولى مثقلة بالبدائية، والثانية سياسية أكثر. مدى الردّ الإيراني. الحزب اللهي وحجمه أهم من موعده. تأخّره يرجّح من الجهة الإيرانية أن يكون نسخة مطوّرة للردّ على قصف القنصلية الإيرانية في دمشق، أي رمي مجموعة الصواريخ والطائرات الحربية المسيّرة الإيرانية ليل 13-14 إبريل/ نيسان الماضي لتسقط في مساحات خالية أو لتوقعها دفاعات الدولة العبرية وحلفائها الغربيين والعرب، ولتردّ إسرائيل على الردّ الرمزي الباهت بما هو أكثر بهتاناً. على هذه النتيجة دام عقد النزاع ثلاثة أشهر ونصف شهر. والحال أن إيران، ككل الدول، لا تؤمن بالانتحار. هي تدرك أن ردّاً واسعاً يهدّد حتماً نظامها بالزوال، هو الذي يُخبرنا رموزُه أنه من بين الأقوى في العالم، ليتأكّد يومياً أنّ إيران. الدولة ليست قوية إلا على شعبها، إلا في الحروب الأهلية عن بُعد، وفي تغذية الحروب بالوكالة وتصديرها، وفي تخريب مجتمعات عربية وفي العبث بديموغرافياتها وبناها الطائفية على شاكلة النماذج السورية - اللبنانية - اليمنية - العراقية المعروفة. أما في موازين العلاقات الحربية ما بين الدول، فإن إيران تعود في حسبة سريعة إلى مصاف البلدان المثالثية الهشّة باقتصادها وعسكرها ومخابراتها وتقنياتها وبناها الداخلية. حساب حسن نصر الله وحزبه في الانتقام لقائده العسكري فؤاد شكر مشابهٌ إلى حد بعيد لعادلات طهران. هو الآخر ليس انتحارياً، بما أنه الدولة الفعلية في لبنان ولم يعد حزب سلطة، بل أصبح السلطة نفسها. لا يريد حرباً شاملةً تقضي على سلطته. دولته أو تضعفها بشكل حادّ، وقد ورّط البلد في حربٍ سمّاها جبهة إسناد دمّرت عشرات القرى في الجنوب اللبناني وأوقعت 500 قتيلٍ، 400 منهم من مقاتليه، ولم يخفّف الحزب، بجبهته الإسنادية تلك، شيئاً عن الفلسطينيين في غزّة، لا بل إنه سرق من غزّة كثيراً من الاهتمام الإعلامي والسياسي. هو يُتعب إسرائيل وجيشها واقتصادها طبعاً ولكن بما لا يقارن مع ما تتسبّب به الحرب على لبنان بناسه واقتصاده المنهار أصلاً وعُمرانه. حساب «الدولة» عند حزب الله، أي دولته وليس الجمهورية اللبنانية، يفترض انتقاماً محدوداً لشكر. ربما على نسق توسيع جغرافي لصواريخه لاستهداف مستوطنات لم تطولها بعد من دون أن تصيب أهدافاً مدنية. هذا في حسابات «حزب الله الدولة»، وفيه يمكن الإسهاب عن اتفاق عاموس هوكشتاين ونبيه برّي على الترسيم البحري للحدود بين لبنان وإسرائيل في أكتوبر/ تشرين الأول 2022، وفيه تندرج التسريبات عن مشروع اتفاق ترسيم الحدود البرّية الذي يفيد عارفون بأنه جاهز للتوقيع بالفعل، لكن عندما تنتهي حرب غزّة.

في هذه العبارة الأخيرة، «عندما تنتهي حرب غزّة»، يقع الاعتبار الآخر عند حزب الله، هو حساب حزب الله النقيض للدولة، أي المليشيا. في معظم الحالات، يتكامل وجها حزب الله، الدولة والمليشيا، لكن الفكرتين تتصادمان في أحوال أخرى كالظرف الحربي الماثل أمامنا. «حزب الله الدولة» يفكّر برداً محدود، بينما الجانب المليشياوي «النضالي» من حزب الله متحمّس لاجتياز الحدود ولـ«7 أكتوبر لبناني». الأول يتحدّث عن جبهة إسناد والثاني عن وحدة الساحات. الأول يعد بالردّ، والثاني بالانتقام. ليس معنى ذلك أن صراعاً داخلياً تدور رحاه داخل أروقة حزب الله، ذلك أن وجهي «الدولة» والمليشيا غالباً ما يتعايشان ويتعاركان داخل رأس كل قيادي في الحزب. مع غياب الدولة في لبنان، الدولة الطبيعية لا دولة حزب الله، يصبح عبثياً ولكن حقيقياً تمنّي انتصار «حزب الله الدولة» على «حزب الله المليشيا» لكي يكون ردّه على اغتيال شكر محدوداً، فإن كانت إسرائيل كلّها تقف «على رِجل ونصف» مثلما أخبرنا حسن نصر الله، فإن اللبنانيين لا يقفون على رِجل ونصف، ولا على رِجل واحدة، بل ينتظرون الحرب وهم مُقعدون على كراسيّ متحرّكة.

حسابات روسيا بين إيران وإسرائيل

مروان قبلان

بحسب تقارير صحافية غربية، شهدت الأسابيع القليلة الماضية تطوّرات مهمة على صعيد علاقات التعاون العسكرية بين إيران وروسيا، إذ ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن روسيا زوّدت طهران بمنظومات صواريخ إس 400 الدفاعية الجوية المتقدّمة، فيما أفادت مصادر أخرى بأن إيران على وشك تزويد روسيا بصواريخ أرض - أرض من طراز فاتح 360 يصل مداها إلى نحو 120 كم وتحمل رأساً متفجّراً بزنة 150 كلغ. وقد استدعت هذه التقارير تحذيراً أميركياً لإيران بأنها ستردّ بقوة في حال مضيها في تنفيذ هذه الصفقة، حيث تبدّل واشنطن، وحلفاؤها الأوروبيون، جهداً كبيراً لتغيير موازين القوى على الأرض في أوكرانيا. ورغم وجوب الحذر في التعامل مع هذه التقارير، نظراً إلى أن روسيا تحتاج إلى كل قطعة ذخيرة تنتجها مصانعها، خصوصاً بعد تسلّم أوكرانيا معدّات قتالية غربية جديدة، بما فيها دفعة طائرات إف 16، وتوغّل القوات الأوكرانية أول مرّة في أراضي روسيا، في هجومها أخيراً في منطقة كورسك، فالأكيد أن العلاقات العسكرية الروسية - الإيرانية تطوّرت كثيراً منذ الغزو الروسي لأوكرانيا، وفشل مفاوضات العودة إلى الاتفاق النووي بين طهران وواشنطن، وإن ظلت تلك العلاقات رهينة حسابات روسيا المعقّدة مع دول الغرب والمنطقة على السواء. لروسيا مصلحة أكيدة في تصاعد التوتر بين إيران والدول الغربية، وحتى الوصول به إلى مرحلة المواجهة المباشرة، لأن ذلك يشغل الولايات المتحدة بجبهةٍ جديدة، تخفّف الضغط عن موسكو في أوكرانيا، على ما دلّت عليه حرب غزّة، حين اندفعت واشنطن إلى إعادة توجيه جزءٍ كبير من الذخائر المخصّصة لأوكرانيا لدعم إسرائيل في عدوانها المتواصل على غزّة. من جهة أخرى، يؤدّي التوتر المتزايد بين الغرب وإيران إلى رفع أسعار الطاقة، وهذا يصبّ كذلك في مصلحة روسيا التي تعتمد، بشكل رئيس، على عائداتها من تصدير النفط، ويفيد أيضاً في زيادة الضغط على أوروبا مع اقتراب فصل الشتاء، وارتفاع معدّلات الاستهلاك. من خلال تزويدها إيران بصواريخ إس 400 (إذا تأكّد ذلك)، تهدف روسيا، أيضاً، إلى الردّ على الخطوة الأميركية الخاصة ببيع أوكرانيا طائرات إف 16. وكان الرئيس بوتين قد هدّد في شهر يونيو/ حزيران الماضي بأنه سيزوّد كل أعداء واشنطن بالسلاح (وكان يشير بذلك خصوصاً إلى إيران والحوثيين وحزب الله، ولكن أيضاً إلى كوريا الشمالية وفنزويلا وأنظمة عسكرية أفريقية وغيرها). ويسود الاعتقاد في عواصم الغرب بأن حصول إيران على منظومات صواريخ إس 400 قد يشجّعها على تبنّي مواقف أكثر قوة تجاه إسرائيل والغرب، بعد أن تكون قد ضمنت حماية منشآتها النووية من ردّ فعلٍ انتقامي.

لكن الأمور بالنسبة إلى روسيا ليست بالبساطة التي تبدو عليها. فخُطوةٌ بهذا الاتجاه قد تُلحق ضرراً بعلاقاتها العربية. ومن هذا الباب، سرّبت موسكو أنباءً تفيد بأنها ر

كمال المدوري إداري آخر رئيساً للحكومة التونسية

سالم لبيض

تعدّ تسمية وزيرالشؤون الاجتماعية، كمال المدوري، رئيسا للحكومة التونسية، وفق بلاغ (بيان) رئاسة الجمهورية التونسية المنشور في صفحتها على فيسبوك يوم السابع من أغسطس/ آب الجاري قبل منتصف الليل بقليل، الخامسة منذ تولى الرئيس قيس سعيّد مهامه في قصر قرطاج يوم 23 أكتوبر/ تشرين الأول 2019. وبذلك حطّم سعيّد الرقم القياسي في تسمية رؤساء الحكومات في أثناء عهدته الرئاسية في خمس سنوات، بمعدّل رئيس حكومة لكلّ سنة، حتّى صارت التسميات في ثاني أهم وظيفة في الدولة التونسية والإعفاء منها لعبة يتسلّى بها الرئيس وأنصاره فيقيمون الحفلات على مواقع التواصل الاجتماعي، ويطنبون في إبراز المناقب ويتبارون في تمجيد القادم الجديد، وينصبون محاكم التفتيش والإدانة والسحل الافتراضي للمُقال القديم، والحال أنّ كليهما جاء به سعيّد من دون مشورة من أحد. بينما تحتفظ سجلّات التاريخ التونسي المعاصر للرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة بتعيين خمسة وزراء أول خلال مدّة حكمه الجمهوري التي دامت 30 سنة.

جاءت إقالة رئيس الحكومة السابق، أحمد الحشاني، من منصبه، ساعات قليلة بعد إشرافه على جلسة عمل وزارية «خصّصت للنظر في برنامج عمل شركة فسفاط قفصة للفترة الممتدة 2025- 2030» بحضور عدّة وزراء، منهم وزير الشؤون الاجتماعية كمال المدوري، الذي اعتلى كرسي وزارته في شهر مايو/ أيار من السنة الجارية، خلفا لسلفه مالك الزاهي، وهو الذي أقاله يوم الثامن من ديسمبر/ كانون الأول 2023 من خطّة الرئيس المدير العامة للصندوق الوطني للتأمين على المرض، ولم يكن المدوري يعلم أو يتوقّع أنه سيخلف رئيس حكومته. يُشار أيضاً إلى أن إعفاء الحشاني تلا مباشرة نشر صفحة رئاسة الحكومة التونسية على «فيسبوك» فيديو من أربع حلقات، يحتفل فيه رئيس الحكومة بمرور سنة على توليه مهامه بقصر القصبة التاريخي، يستعرض حصيلة سنته الأولى، عادًا غزواته وانتصاراته ومنجزات حكومته، متحدّثا بلغة عالية الأنا شديدة التضخّم، تجهل (أو تتجاهل) حدود وظيفة رئيس الحكومة ومهام أعضاء حكومته، واضعا نفسه على درجة المساواة مع رئيس الدولة، وهذا يعدّ من المحظورات في مقاربة الحكم السعيديّة. نسب الحشاني إلى نفسه وإلى حكومته ما اعتبرها حصيلة إيجابية ومنجزات، مثل إقرار قانون الشيكات الجديد ومجلّة الصرف وسن قانون عطلة الأمومة والأبوّة، وتشريع الامتياز الجبائي للتونسيين المقيمين بالخارج الذي يُمكّن من توريد سيارة معفاة من الأداء الديواني مرّة كل عشر سنوات بدلاً من مرّة واحدة طيلة العمر، والزيادة في الأجر الأدنى المضمون في القطاعات الفلاحية وغير الفلاحية، والترفيع آليا في جرايات المتقاعدين والزيادة في المنحة المخصّصة للعائلات المعوزة.

لم يكن من عادات الرئيس سعيّد تقديم تفسيرات أو تبريرات لما يقوم به من تسميات في الخطط العليا في الدولة أو إعفاءات من تلك الخطط والوظائف، فهو يعتبر ذلك حقّه الذي منحه إياه دستور 25 جويلية (يوليو/ تموز) 2022 لا شريك له فيه من أي كان، أفرادا كانوا أو مؤسسات. لكنه هذه المرّة، وعلى هامش لقاء رئيس حكومته كمال المدوري يوم الثامن من أغسطس/ آب الجاري، ذكّر، في رسالة واضحة المعالم لرئيس الحكومة المُقال ولخلفه، بأن الفصل 87 من الدستور ينصّ على أن وظيفة الحكومة تتمثّل في مساعدة رئيس الجمهورية على ممارسة الوظيفة التنفيذية، فأنّى لرئيس حكومة أو لفريق حكمه أن يكون له حصيلة وإنجازات،

> لا يسمح سعيّد بأن يكون المنصب الحكومي مدخلاً لبناء ذات سياسية مستقلّة، يمكن أن تلعب دوراً يختلف مع الرئيس أو ينافسه، حتى على المدى البعيد

> يحتاج كمال المدوري، إلى التمرّد على ما نُشّئ عليه من خنوع وطاعة الإداري المهووس بضمان منافعه وامتيازاته المادية وترقياته الإدارية

إن الانجازات كلّها، بل وجود الحكومة ورئيسها، هي من مآثر «رائد» سلطة 25 جويلية ومهندسها وصاحب أفضالها الرئيس قيس سعيّد. ما أتاه الحشاني من عدّ إنجازاته والإشادة بها وإشهاد الناس عليها إثم لا تمحوه الأيام والأشهر والسنوات، وذنب لا تغفره التوبة النصوح، فقد خالف أعراف سالفته نجلاء بودن بأن يكون ساكن القصبة بكيماً صموتاً لا ينطق إلا بإذن، وخان عهداً قطعه على نفسه قبل سنة بأن يلعب الدور كما هو مرسوم في السيناريو لا يحتمل الخروج عن النصّ، مجرّد موظّف صغير مطأطئ الرأس ومقطوع اللسان في حضرة رئيسه، ينفّذ تعليماته وأوامره ويلتزم هدْيه وإلهاماته ويردّد كالببّغاء مقولاته وبياناته، فلم يشفع له تزلّفه وقوله، في أثناء زيارته الجزائر مطلع أكتوبر/ تشرين الأول 2023، خارج الأعراف الدبلوماسية، «عزيزي قيس سعيّد»، وكذلك ذكره الرئيس قيس سعيّد، في سبتمبر/ أيلول 2023 في أثناء لقاء جمعه بوزير التربية هامسا «ما ثماش واحد كيفو الرئيس». شيّع المجتمع الفيسبوكي التونسي (تسعة ملايين بروفايل وصفحة) الحشاني إلى بيته، بعد أن سلّم الأمانة لخلفه، غير مأسوف عليه، بحملات التنمّر والاستهزاء والاستخفاف والشماتة والتجريح والوصم بفقدان الكفاءة واعتبار الأجر الذي تقضاه والمزايا التي حصل عليها هدرا للمال العام. فلم يظهر له في مواقع التواصل الاجتماعي أنصار أو بواك، بمن في ذلك من هلّل وطبّل لتسميته ودافع عن قرار تعيينه العبثي، فأوجد له كلّ التبريرات والمسوّغات الممكنة والمستحيلة. حتى لقي المصير الذي يستحقّه كل متطفّل على عالم السياسة دخلها متسلّلا من ثقوب حيطانها ونُقب بيبانها، تاركا أبوابها المفتوحة وثناياها المعلومة، ففي المرور من تلك الثنايا والأبواب ضرائب تدفع وأخطار تتهدّد ومحاكم تقضي وسجون تفتح وأرزاق تقطع وأسر تشرّد وطفولة تُيتّم أو تُجهّل وأعراض تهتك وظلم يُشرّع وأحزاب تُمنع وقيادات تؤسر وأخرى تُهجّر، كما هو مخطوط في سير المناضلين السياسيين على اختلاف مشاربهم الفكرية والسياسية ومدوّن في سجلّات التاريخ وبين دفّات مجلّداته ومخزونات حفرياته. واستقبلت مواقع التواصل والمجتمع الفيسبوكي التونسي تسمية كمال المدوري في خطة رئيس الحكومة، بدلا من الحشاني، بدون ضجيج أو تشويه وسحل ومحاكمات افتراضية، كما كان يحدُث مع من يتولّى مهمّة في الدولة من السياسيين الحزبيين والمستقلين، واكتفى بتداول سيرته الذاتية العلمية والمهنية. تخبر سيرة المدوري، سليل مدينة تبرسق بالشمال الغربي التونسي والمولود سنة 1974، على أن صاحب كرسي القصبة الجديد متخرّج من كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس وحاصل على شهادة الأستاذية في العلوم القانونية في نهاية التسعينيات من القرن الماضي، فهو من طلبة قيس سعيد المساعد الجامعي آنذاك بتلك الكلية. وهو متحصل أيضا على شهادة الدراسات المعمقة (ما يعادل شهادة الماجستير حاليا) من المؤسسة الجامعية نفسها في قانون المجموعة الأوروبية والعلاقات المغاربية الأوروبية، وعلى شهادة ختم الدراسات بالمرحلة العليا بالمدرسة الوطنية للإدارة. ورغم مزاولة المدوري التدريس بالمدرسة الوطنية للإدارة والتكوين وبالمدرسة العليا لقوات الأمن الداخلي، إلا أن محرّكات البحث الكبرى بشبكة الإنترنت وأرشيف تلك الشبكة لا يظهران دراسات أو أبحاث أو كتباً أو مقالات منشورة أو إحالات على ما هو منشور وغير منشور من أعمال الرجل.

الاعتراف بمآثر رئيس الحكومة الجديد في المجال الاجتماعي عامة، والضمان الاجتماعي على وجه الخصوص يجب ألّا يحجب ضعف معرفة الرجل بالسياسة ونواميسها وشروط إدارة الدولة بوصفها مؤسّسة سياسية بامتياز، وعدم تقديمه حلولا لحماية الدينار ولتفاقم المديونية، وفقدانه الدراية بمجالات الاقتصاد والاستثمار والمالية والتخطيط والفلاحة والصيد البحري والصناعة والطاقة والتجارة وقضايا التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والثقافة والعلاقات الدولية والأمن والدفاع، وكلّ ما يدخل في نطاق القضايا الحيوية للمجتمع والدولة بوصفه الرجل الثاني في تسلسلها الهرمي.

وعلى شاكلة من سبقوه من رؤساء الحكومات المنحدرين من بروفايلات إدارية، دخل المدوري قصر الحكومة مسرعا وبدأ في الإشراف على جلسات العمل الوزارية وفق ما جاء في بلاغ (بيان) منشور في صفحة رئاسة الحكومة التونسية في «فيسبوك»، وكان موضوع الجلسة «ترشيد الموارد المائية وآليات تنميتها وتنويعها»، من دون الإعلان عن برنامجه والتعريف بخطته في الحكم القريبة والمتوسّطة والبعيدة، لإنقاذ بلد تتناسل فيه الأزمات الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية، ويعرف غلاء مشطّا للأسعار وتختفي فيه السلع الأساسية وغير الأساسية دورياً، وتنتشر فيه الجريمة المنظّمة، وتندلع الفوضى وأحداث عنف تخرج عن السيطرة أحيانا بسبب تدفق المهاجرين الأفارقة غير النظاميين من جنوب الصحراء الكبرى بأعداد ملحوظة وسيطرتهم على أحياء عديدة في مدن تونسية وعلى غابات الزياتين في العامرة وجبنيانة من ولاية صفاقس، وتنامي ظاهرة «الحرقة» وهجرة الكوادر إلى أوروبا، ويسود فيه شعور لدى شرائح كثيرة من الرأي بالخوف من الآتي، في تزامن مع ضبابية المستقبل السياسي والخشية من ترسيخ نظام استبدادي تعكسه الانتقائية في الترشح للانتخابات الرئاسية المزمع تنظيمها يوم السادس من أكتوبر/ تشرين الأول المقبل.

يحتاج كمال المدوري، إلى التمرّد على ما نُشّئ عليه من خنوع وطاعة الإداري المهووس بضمان منافعه وامتيازاته المادية وترقياته الإدارية، ولعب دور السياسي الجريء والمحنّك، حتى لا يكون مجرّد منسّق للعمل الحكومي، في حكومةٍ يعدّ بعض وزرائها من صقور قيس سعيّد، مثل وزيرة المالية التي تمتلك الولاية الكاملة على الشأنين المالي والاقتصادي، جاعلة من تونس دولة مجبى وسلب قانوني لممتلكات الناس وثرواتهم وتفقير لطبقتها الوسطى. ووزيرة العدل ذات الإشراف المطلق على الشأن القضائي بما يكسر شوكة المعارضات السياسية وغير السياسية، وأصحاب المال والأعمال، وتدجينهم وإخماد أصواتهم. ووزير الشؤون الخارجية الذي يستمدّ شرعيته من دبلوماسية الأعماق صاحبة النفوذ البائن على توجّهات ومؤسسات تونس الدبلوماسية وسياساتها الخارجية. لم يكن خلوّ سيرة المدوري من التجربة السياسية عنصر قوّة وحكمة، وإلا فكيف له أن يقبل بتولي رئاسة الحكومة في فترة نهاية ولاية الرئيس سعيّد والبلاد قادمة على انتخابات رئاسية بعد شهرين من تاريخ التسمية، إلا أن تكون تلك الانتخابات صورية ومعلومة النتائج سلفا؟ تسمية رئيس حكومة جديد في الزمن الانتخابي يعدّ فيه خروج عن أعراف السياسة، علاوة على أنه لا يستند إلى قاعدة قانونية صلبة، ففي التجارب المقارنة تتولى الحكومات تصريف الأعمال إلى أن تنطق الصناديق الديمقراطية بأسرارها.

لا بدّ أن يكون المدوري على بيّنة من أن القبول بمنصب رئيس الحكومة أو بأي منصب وزاري في ظلّ حكم الرئيس سعيّد محفوف بالمخاطر، فهامش الحرية والتصرّف السياسي المسموح به ضعيف جدًا، والأخطاء لا يتحمّلها الرئيس أبداً، وإنما يذهب ضحيتها أعوانُه ورجالاته، فهو لا يسمح بأن يكون المنصب الحكومي مدخلاً لبناء ذات سياسية مستقلّة، يمكن أن تلعب دورا يختلف مع الرئيس أو ينافسه، حتى على المدى البعيد، وكما كان الرئيس بورقيبة آكل الزعماء، فإن سعيّد هو آكل رؤساء الحكومات والوزراء، وكلّ من اشتغل معه في منصب وزاري أو حكومي أو كان مستشاراً له في قصر قرطاج وغادر منصبه استقالة أو إقالة أو بسبب نهاية مهامه استحال عدماً سياسياً لا أثر له في الحياة العامة وعاد مواطنا عاديا، هذا إذا لم تلاحقه التتبّعات العدلية وقضايا التآمر والفساد.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

نظام الأسد تحت الطلب...

عبير نصر

ما هو غنيٌّ عن القول إنّ الصورة الذهنية عن الاستبداد في سورية تنحصر في نظامٍ قائم على المطاوعة بدلاً من الشرعية، تبنّى سياسة الإخضاع العام المنظّم وسط بيئةٍ تعبويةٍ تحريضية، تنمو في ظلالها تحوّلاتٌ جذريةٌ عنفية، هي بالمجمل مخرجات تراكمية لفظائع مملكة الصمت. تبدو هذه الفكرة مفتاحيةً لفهم قدرة نظام الأسد على الصمود، فسياساته البراغماتية، التي تمثل نقطة انطلاقٍ يتكثّف حولها المعنيان، الأخلاقي والسياسي، تفترض ديمومةً خالدة له أو انتقاله الحتمي إلى مرحلة الفوضى والعبث. ولذا من المهم أن يقترن أيّ فهم لمحدّدات استمراريته بتحليلٍ منفصل عن أيّ تحيّزاتٍ مسبقة. وبحسبةٍ تأمّلية للحوادث التاريخية في بلادٍ شهدت أهوالاً جسيمة كسورية، تذهب وقائع كثيرة إلى أنّ التاريخ قاضٍ عادل بالمطلق، ولا توجد مصائر غير مستحَقة، غالباً ما تكون مأساوية وفرجوية، وجديدُها فرار رئيسة وزراء بنغلاديش، الشيخة حسينة التي حكمت البلاد بالنار والحديد إلى الهند، بعدما اقتحم آلاف المتظاهرين مقرّها الرسمي في داكا، بينما لا يزال نظام الأسد يتربّع على عرش السلطة في دمشق!. ثمّة من يتفاءل بالقول إنّ الأخير كان لا شرعيّاً منذ البداية، وسينتهي بالضرورة إلى سقوطه المؤكد لدى نضج الظروف الموضوعية لذلك، وإنّ الانتقال إلى المرحلة التنفيذية يتطلب إبقاء بشّار الأسد في الحكم بغية إغراقه في دائرةٍ من التسويات الإلزامية التي تقلّص دوره ووزنَه، وتحوّله إلى مترجم تنفيذي لنصوص القوى المؤثرة على الأرض السورية. أما اللغة الاستعلائية المتشحة بضحكاته الصفراء فدوافعها، غالباً، قناعته الواهمة بأنّ قوة نظامه هي التي حافظت على وجوده واستمراره، ويغيب عنه أنّ معادلة القوى الكبرى هي مَن منعت رحيله، ومرجّحٌ أن تتغيّر في أيّ وقت. وعليه، لا يمكن التعويل طويلاً على تبدّل موقف الدول الغربية من التشديد على ضرورة إسقاط الأسد إلى التوصل إلى تسويةٍ سياسية من بوابة اللجنة الدستورية التي لم تنجز مادة فاعلة حتى اللحظة.

> ثمّة سردية غير معلنة في الأروقة المغلقة أنّ النظام في سورية وصل إلى نقطة اللاعودة، وأنّ الجزّار السوري غدا رهينة خائفة في جمهورية الرعب التي أسّسها والده

من ثم، يكشف استعصاء الحلّ السوري عن حجم هذا التعقيد، كونه وصفة خاطئة جاءت نتيجة تشخيص خاطئ أيضاً، سيّما إذا نُظر بعمقٍ إلى حجم التعبئة الدولية التي حوّلت سورية إلى مسرح استعراضي لمشهدياتٍ مريرةٍ من مواجهاتٍ زمن الحرب الباردة، وكأن مآلات الأزمة السورية ستحدّد شكل المنطقة برمتها، خاصة أنّ طبائع الأسد لا تمكنه أن يكون شخصية مغامرة تتخذ قراراً تاريخياً في قلب معادلة الصراع ثم، وكفارس نبيلٍ، يتحمل كلّ تبعاته.

من هنا لا يُحتسب للأسد البقاء على رأس السلطة انتصاراً شخصياً له بقدر ما هو انتصار لحلفائه وأعدائه، على حد سواء، في عالم أصبح شديد التداخل في المصالح والمصائر، ومن المستحيل ألا تثير ثورة أيّ شعب شهية الدول الإقليمية الكبرى لاستغلالها، فكيف بسورية وهي قلب المنطقة النابض!. وبصورةٍ كاريكاتورية جزئياً، أكّد مراقبون كثر أنّ معطيات الواقع السوري والإقليمي لن تسمح له بالتغيير على المدى المنظور، لذا يبدو أمر كتابة نهاية قريبة للتراجيديا السورية صعباً، وربما مستحيلاً، لأنّ من يمتلك زمام الحكاية أطراف عدّة، لكلّ منهم مصالحه وغاياته، وجميعهم سعداء باستمرار الدوران في حلقةٍ مفرغة، تجعل السوريين يزدادون موتاً ويأساً، ليبدوا وكأنهم يعيشون في الرواية الخيالية «نحن» للروسي يفغيني زامياتين أو داخل ديستوبيا «1984» لجورج أورويل، حيث الفرد لا قيمة له ولا معنى إلا بصفته رقماً مجرّداً في عالم الحاكم المستبد. يواجهون اللغز المحيّر ذاته وسط تغيّر شكل العالم وسقوط رؤساء بالجملة: «كيف لم تُطوَ صفحة السقوط بعدُ لنظامٍ ساقط أصلاً، أخلاقياً وسياسياً وإنسانياً؟!».

بطبيعة الحال، يُستنتج من المعطيات المستقاة من قاعدة بيانات هزائم نظام الأسد وغنائمه، أيضاً عدم الاستقرار في الخريطة العسكرية لقوى الأمر الواقع، أنّ من يحمي هذا النظام ليس الإيرانيين ولا الروس فقط، إنما أميركا ومن خلفها إسرائيل. والدليل أنه ومذ تسلّم جو بايدن سدّة الرئاسة كان واضحاً أنّ الملف السوري لم يكن على قائمة القضايا التي اهتمت بها إدارته، حيث تمّ اختراقٌ واضح للعقوبات الأميركية المفروضة على الأسد الابن من دون أيّ رد جدّي تجاهها. على التوازي تنظر إسرائيل إلى بقاء الأخير على أنه عامل مهم لاستمرار حرب توفر بيئة استراتيجية مناسبة يستنفَد فيها الأعداء طاقاتهم، لتترك سورية دولة فاشلة ومقسّمة، لا تمثل خطراً أو قلقاً، إذ سبق أنْ أوضح الرئيس السابق للموساد، إفرايم هليفي، أنّ بلاده لا تعتبر البحث عن بديلٍ لبشار الأسد من بين أولوياتها، وإن كانت تظن أنه سيسقط في نهاية المطاف. بالتساوق مع ما تقدّم، يمكن فهم عدم إدانة الحكومة السورية العدوان الإسرائيلي على غزّة، وبقاء جبهة الجولان هادئة نسبياً، كذلك سبب غضّ النظر عن ضرب إسرائيل أهدافاً إيرانية في سورية، والتي أسفرت عن مقتل قياديين بارزين في الحرس الثوري الإيراني. وما لا يمكن استبعاده في السياق تغيّر المزاج العربي والأوروبي تجاه نظام الأسد الذي تلاعب بورقة «الكبتاغون» على سبيل الابتزاز فأثار حفيظة العالم، كذلك يبقى البعدُ السياسي للنزوح السوري إلى أوروبا الخطرَ الأكبر، والذي أسهم بتقوية نفوذ الأحزاب اليمينية المتطرفة بحجّة أنّ اللاجئين سببُ الأزمة الاقتصادية ولا بدّ من ترحيلهم، ما أجبر إيطاليا، أخيراً، وربما تنضم دولٌ أخرى لاحقاً، على تعيين سفيرٍ لها في سورية. هو خيار انتحاري، لكنه يبقى جزءاً من المساومة، بينما لا تعارض الولايات المتحدة أيّ تواصل مع النظام، بل أكثر، فما استجدّ، أخيراً، يُعتبر، في معياريته المخاتلة والزائفة، حرباً صريحة على الشعب السوري، وهو رفض الإدارة الأميركية مشروع قانون مناهضة التطبيع مع النظام السوري، والذي أثار جدلاً واسعاً بشأن ما إذا كانت توافق ضمنياً على إعادة تعويم الأسد، ويدخلنا هذا البعد إلى سؤال اليوم الملحّ: هل ثمّة رغبة أميركية مُضمرة في تركِ الباب مواربا أمام إعادة العلاقات مع دمشق؟، وهل التلعثم الأميركي تجاه حسم مصير الأسد يندرج في سياق التوجه إلى الإبقاء على حالة الجمود السياسي الراهن في الملف السوري إلى ما شاءت المصالح المبيّتة؟.

المفارقة في الأمر، والمثير للسخرية المرّة، في الوقت نفسه، أنّ الإدارات الأميركية المتعاقبة في تعاطيها مع الكارثة السورية بمنطق إدارة الأزمة لا حلّها، لا تزال تحتاج إلى نظام الأسد، بصرف النظر عمّن يقوده، فسياسات الدول لا تقيم وزناً إلا للمصالح الاستراتيجية، وليس للعويل الإنساني أو النواح السياسي، إذ ثمّة سردية غير معلنة في الأروقة المغلقة أنّ هذا النظام وصل إلى نقطة اللاعودة، وأنّ الجزّار السوري غدا رهينةً خائفة في جمهورية الرعب التي أسّسها والده. لو فكّر في ترك البلد سيقتلونه أو يمنعونه في أقل تقدير، خشية من فراغ عدمي يُحدثه سقوطه المفاجئ، فيترك البلاد في وضع غامض يصعب التنبؤ به. نافل القول.. في غمرة الانشغال بالمآل السوري وبإحصائية تتجاوز المعنى الأكثر إيلاماً لها، سيُستبقى بشار الأسد رئيساً خاضعاً في كانتون هامشي، أو مديراً مؤقتاً لدويلة وظيفية تحت الطلب، بانتظار بدء مسار انتقالي نحو واقع جديد، غالباً لن يكون الأسد جزءاً منه، وهو مسارٌ قد يطول انتظاره حتّى حسم توازنات القوى الإقليمية والدولية.

(كاتبة سورية)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads